-٦-

العودة إلى الوطن

أم نفاق منظم؟

جيوشنا لم تأت إلى مدنكم وأراضيكم غازية أو عدوة، بل محررة.. لا رغبة لحكومتنا في فرض مؤسسات غريبة عليكم.. [نحن نرغب] بازدهاركم مثلما كان حالكم في الماضي، حين كانت أراضيكم خصبة، حين أعطى أسلافكم للعالم الأدب والعلم والفن، وحين كانت مدينة بغداد إحدى عجائب الدنيا.. نأمل بأن تتحقق تطلعات فلاسفتكم وكتابكم، وتزدهر حال سكان بغداد مرة أخرى، ويتمتعوا بالثراء والثروة في ظل مؤسسات تنسجم مع شرائعكم المقدسة ومثلكم العرقية السامية

خطاب الجنرال اف. اس. مود إلى شعب بلاد الرافدين، ١٩/ ٣/ ١٩١٧.

سرعان ما ستعود حكومة العراق ومستقبل بلادكم إليكم.. لسوف نسقط نظاما وحشيا.. بحيث يتمكن العراقيون من العيش في أمان. سوف نحترم تقاليدكم الدينية العظيمة، حيث مبادئ العدالة والرحمة جوهرية لمستقبل العراق. سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة. ومن ثم ستغادر قواتنا العسكرية. سيسير العراق قدما كدولة موحدة، ومستقلة وذات سيادة بعد أن يستعيد مكانه اللائق في العالم. أنتم شعب طيب وموهوب - ورثة حضارة عظيمة قدمت إسهامات [لصالح] كل البشرية.

خطاب الرئيس جورج ووكر بوش إلى شعب العراق، ٤/ ٤/ ٢٠٠٣.

كل أرض يفتحها الروماني، يستوطنها.

سينيكا*

---

* (٤ ق.م؟ – ٦٥م) فيلسوف رواقي روماني كان معلما لنيرون. تضم أعماله رسالات حول البلاغة والحكم إضافة إلى تسع مسرحيات. (المترجم)

عودة أخرى إلى بلاد الرافدين

كل من يشك بوجود بعض من أوجه الشبه - على الأقل - بين الإمبراطورية الليبرالية الأمريكية اليوم والإمبراطورية الليبرالية البريطانية قبل حوالي مائة عام، عليه أن يقرأ بتمعن الفقرتين الافتتاحيتين لهذا الفصل. الخطاب البلاغي نفسه الذي استعمله القائد البريطاني الذي احتل بغداد عام ١٩١٧، كرره بشكل لا يحتمل الشك، رغم أن ذلك تم دون وعي دون ريب، الرئيس بوش في خطابه المتلفز إلى الشعب العراقي بعد وقت قصير من بدء الاحتلال الأمريكي لبغداد. في الحالتين كلتيهما، تمكن الجنود الناطقون بالإنكليزية من الاندفاع في هجوم كاسح من جنوب البلاد إلى العاصمة بخلال أسابيع قليلة. وفي كلتا الحالتين، أنكرت حكومة الاحتلال وجود أية رغبة لديها بحكم العراق بأسلوب مباشر، وتابعت المهمة، بعد بعض المراوغة، لتنصيب حكومة عراقية تتمتع في المظهر على الأقل بالشرعية الشعبية. وفي كلتا الحالتين، تبين أن فرض القانون والنظام أصعب بكثير من تحقيق النصر العسكري في البداية: الجنود البريطانيون تعرضوا لرصاص المسلحين طيلة عام ١٩١٩، واضطرت بريطانيا لشن غارات جوية كاسحة لإخماد التمرد الرئيسي الذي حدث في صيف عام ١٩٢٠، وأودى بحياة ٤٥٠ جنديا بريطانيا[١]. في كلتا الحالتين، تعرضت قوات الاحتلال لإغراء الانسحاب الكلي بدلا من تحمل مزيد من الخسائر[٢]. أخيرا، وفي كلتا الحالتين أيضا، لم يكن وجود مخزون كبير من النفط - أكدته شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية عام ١٩٢٧ - عاملا منبتّ الصلة كليا عن هدف الاحتلال، رغم أنه لم يشكل السبب الوحيد وراءه[٣].

لكن يوجد أيضا فوارق بين الحالتين. أحدها التوتر الذي حدث بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة فيما يتعلق بمستقبل العراق. بينما لم تواجه بريطانيا مثل هذه

الصعوبات بعد الحرب العالمية الأولى، حين شرعنت عصبة الأمم، المنظمة التي سبقت الأمم المتحدة، الحكم البريطاني في بلاد الرافدين دون أي اعتراض - تقريبا - وذلك عبر اعتبار العراق واحدا من الدول الخاضعة "للانتداب"[٤]. من المستحيل تخيل أن يناشد ونستون تشرشل، وزير المستعمرات آنذاك، عصبة الأمم عام ١٩٢١ طلبا للعون والتعزيزات مثلما اضطر جورج بوش لالتماس عون الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. لكن ذلك ليس الفارق الوحيد بين التجربتين البريطانية والأمريكية في العراق. ففي سياقين جوهريين، اعتمد الحكم البريطاني على التزام بعيد الأمد. وبغض النظر عن الترتيبات الرسمية - زعم البريطانيون عام ١٩٢٣ أن انتدابهم سيدوم أربع سنين فقط وليس عشرين سنة كما حدد أصلا - فإن نيتهم كانت السيطرة على العراق في المستقبل المنظور. ثانيا، كان هناك ما يكفي من البريطانيين المستعدين لقضاء جزء كبير من حياتهم في بغداد لجعل النفوذ البريطاني حقيقة واقعة بقيت في البلد طيلة أربعين سنة. المحتلون البريطانيون والأمريكان قدموا الوعود بتسليم السلطة للعراقيين ومغادرة العراق. أما الفارق بينهم فهو أن الأمريكيين جادون في الوفاء بالوعد. فهم يريدون بصدق العودة إلى الوطن.

"إياك أن تذهب إلى هنالك!"، واحدة من العبارات الشائعة التي يسمعها المرء يوميا في نيويورك. وهي عبارة توجز المشكلة بشكل دقيق. فبالرغم من ثراء أمريكا الفاحش وأسلحتها الرهيبة الفتاكة، فإن الأمريكيين لا يدون اهتماما كبيرا بالنشاط الأساسي الذي لا يمكن دونه للإمبراطورية الحقيقية أن تتأسس وترسخ وتبقى. فهم يحجمون عن "الذهاب إلى هناك" وإذا توجب عليهم ذلك، فهم يعدون الأيام حتى يعودوا إلى أرض الوطن. الأمريكيون يتحاشون الأطراف، ويتشبثون بالمراكز والحواضر.

إمبراطورية "تستخدم لمرة واحدة"!

لم يكن العالم في حاجة للانتظار طويلا من أجل رمز مثالي يدل على أن الحكم الأمريكي في العراق أمر عابر وسريع الزوال. ففي التاسع من نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، يوم سقوط بغداد، لف عريف البحرية ادوارد تشين علما أمريكيا على رأس تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس. لكن بعد ثوان معدودات، استبدل العلم الأمريكي بالعلم العراقي[٥]. التغيير السريع قصد منه على ما يفترض طمأنة العراقيين الذين يراقبون المشهد بأن ما يجري أمامهم هو عملية تحرير لا احتلال. وكما قال الرئيس بوش في خطابه المتلفز إلى العراقيين الذي بث بعد وقت قصير من سقوط عاصمتهم: " سوف نساعدكم على إقامة حكومة مسالمة ونيابية تحمي حقوق المواطنين كافة. ومن ثم ستغادر قواتنا المسلحة"[٦].

لكن متى بالضبط؟ في الرسالة الأخيرة التي بعث بها العريف كيمافوم تشاناونغز إلى الوطن قبل أن يدخل هو ووحدته العراق، قال الجندي الشاب هازلا إن معسكره ذكره بالمسلسل التلفزيوني "M*A*S*H" (ماش)، باستثناء أن الحروف ينبغي أن تكون في هذه الحالة "M*A*H*T*S*F" ("المارينز سيبقون هنا إلى الأبد"). لكن العريف تشاناونغز قتل بعد أسبوع، حين فجرت عربته البرمائية الهجومية في الناصرية. أما مضمون آخر دعاباته اللاذعة فيعني أنه ووحدته على أحر من الجمر لإنهاء المهمة والعودة إلى أرض الوطن. إنها الرغبة التي أشار إليها الرئيس بوش بشكل مباشر في خطاب الانتصار المتعجل إلى حد ما على متن حاملة الطائرات "ابراهام لنكولن" في الأول من أيار/ مايو: "في التاريخ، حاربت الدول الأخرى في الأراضي الأجنبية وبقيت (جيوشها) لاحتلالها واستغلالها. أما الأمريكيون فلا يريدون شيئا آخر بعد المعركة سوى العودة إلى الوطن"[٧].

تبقى مدة استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق - عند كتابة هذه الصفحات - معروفة وواضحة ضمن سياق واحد: سوف تكون قصيرة الأمد. في الخطاب الذي ألقاه قبل الحرب أمام معهد "أمريكان انتربرايز"، أبقى الرئيس بوش الخيارات مفتوحة أمامه: "سوف نبقى في العراق طالما كان ذلك ضروريا ولن نزيد يوما واحدا"[٨]. لكن من اللافت أن "الوحدة" التي استعملها هي "اليوم". وقبل بضعة أيام من سقوط بغداد، أشار نائب وزير الدفاع بول ولفوويتز إلى أن الجنرال جاي غارنر، أول أمريكي يكلف بإدارة البلاد، سيبقى في منصبه (كمسؤول عن إعادة البناء وتقديم المساعدة الإنسانية) ستة أشهر على أقل تقدير؛ لكن غارنر نفسه تحدث عن تسعين يوما[٩]. ومنذ ذلك الحين تباينت المدة المحددة من أسبوع لأسبوع. وبدا أن القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية الجنرال تومي فرانكس (الذي كان على وشك التقاعد)، يشير إلى مدة احتلال تستمر بين عامين وأربعة. لكن في تموز/ يوليو، أبلغ بول بريمر (الحاكم المدني الجديد لـ"سلطة الاحتلال") الصحفيين بأن: "مدة بقاء قوات التحالف هنا يحددها الآن الشعب العراقي"، وأضاف: "ليست لدينا رغبة في البقاء يوما واحدا أكثر مما هو ضروري"[١٠]. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه توقع أن تجري الانتخابات بحلول منتصف عام ٢٠٠٤، يعقبها تسليم السلطة (من قبل سلطة الاحتلال المؤقتة برئاسة السفير بريمر) إلى حكومة عراقية منتخبة، وبعد ذلك "سوف تنتهي مهمتي هنا" على حد تعبيره[١١]. في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أبلغ وزير الخارجية كولن باول صحيفة "نيويورك تايمز" أن مجلس الحكم المعين من قبل الأمريكيين سوف يمنح ستة أشهر لوضع دستور جديد للبلاد؛ وبعد ذلك ستجري الانتخابات وتسلم السلطة إلى الفائزين[١٢]. أعاد بريمر التأكيد في تشرين الثاني/ نوفمبر على أن هدفه هو "إعادة السيادة إلى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن"[١٣]. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه استدعي إلى واشنطن لمناقشة كيفية التعجيل بتسليم السلطة. في الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلن أن

حكومة عراقية مؤقتة (معينة وليست منتخبة) سوف تتسلم مقاليد الحكم في تموز/ يوليو، مع تأجيل الانتخابات ووضع الدستور إلى السنة التالية.

باختصار، حين يقول الأمريكان إنهم أتوا محررين لا فاتحين، فهم يعنون ذلك فعلا. وإذا كانت أمريكا تباشر افتتاح عصر جديد من الإمبراطورية - كما يزعم العديد من المعلقين - فإنها تأخذ شكل إمبراطورية مؤقتة بل أسرع الإمبراطوريات زوالا في التاريخ. فبعض بناة الإمبراطوريات الأخرى تخيلوا أنها ستخضع الشعوب المغلوبة لألف سنة. لذلك ستبدو هذه أول إمبراطورية في التاريخ تدوم ألف يوم. إمبراطورية ليست "خفيفة" بقدر ما هي "صالحة للاستخدام لمرة واحدة" (disposable).

علاوة على القيود الواضحة المفروضة على الإدارات الأمريكية من خلال النظام الانتخابي، الذي يطالب بأن تظهر عمليات التدخل الخارجي نتائج إيجابية بخلال سنتين أو أربع سنوات على أبعد تقدير، هنالك تفسير مهم لعارض "ضيق النفس" المزمن هذا يشير إلى الصعوبة التي تواجه الإمبراطورية الأمريكية في تجنيد الأشخاص المناسبين لإدارتها. فمؤسسات التعليم العالي في أمريكا متفوقة في تخريج شباب وشابات على مستوى رفيع من الكفاءة والأهلية. وفي الحقيقة، ليس ثمة شك في أن الجامعات الأمريكية المرموقة هي الأفضل في العالم. لكن قلة قليلة من خريجي هارفارد، أو ستانفورد، أو ييل، أو برينستون، يطمحون إلى قضاء العمر في محاولة لتحويل بلاد تسفع الشمس رمالها الجرداء، كالعراق مثلا، إلى ديمقراطيات رأسمالية مزدهرة تساير تخيلات بول ولفوويتز. إذ إن ألمع وأكفأ الأمريكيين يطمحون لإدارة "ام تي في" لا لحكم بلاد ما بين النهرين. وخلافا لنظرائهم البريطانيين قبل قرن من الزمان، الذين تركوا نخبة الجامعات البريطانية الشهيرة مدفوعين بباعث إمبراطوري مهيمن وسافر، فإن الشبان الأمريكيين الطموحين يفضلون أن يسبق أسماءهم لقب "كبير المهندسين التنفيذيين" لا "قائد في جيش الإمبراطورية البريطانية".

على شاكلة الولايات المتحدة اليوم، اضطر البريطانيون بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة ضغوط الرأي العام الداخلي والعراقي، إلى تسليم السلطة إلى حكومة عراقية. لكنهم فعلوا ذلك بشكل بطيء وناقص. ففي السنوات الثلاث الأولى التالية على احتلالهم للعراق، أدار البلاد مفوض مدني هو السير ارنولد ولسون[١٤]، الذي شكك، مع مساعدته غيرترود بل، بقدرة شعب بلاد الرافدين على حكم نفسه بنفسه. لذلك وضعا خطة لإقامة دولة عراقية موحدة دون استشارة أحد من السكان تقريبا، وتجاهلا أولئك الذين نصحوا بعدم جمع آشور وبابل: السنة والشيعة معا. في عام ١٩٢٠، طمأن ولسون الحكومة البريطانية - سرا - بالقول: "ليس ثمة رغبة حقيقية في بلاد ما بين النهرين بقيام حكومة عربية. والعرب سيؤيدون الحكم البريطاني"[١٥]. ولم تتغير السياسة إلا بعد تمرد عام ١٩٢٠، والإدانة العلنية العنيفة للسياسة الرسمية من قبل تي. أي. لورنس ("لورنس العرب"). في مؤتمر عقد في القاهرة (آذار/ مارس ١٩٢١)، تقرر عرض تاج العراق على صديق لورنس وحليفه خلال الحرب، الأمير الهاشمي فيصل، مع تحويل البلاد إلى ملكية دستورية على الطراز البريطاني[١٦]. وشكل مجلس وزاري "مدجن" برئاسة نقيب أشراف بغداد، وجه الدعوة إلى فيصل للقدوم إلى بغداد كـ"ضيف" على البلاد. وفي الحادي عشر من تموز/ يوليو، تبنى المجلس بالإجماع قرارا بإعلان فيصل ملكا على العراق. وتم اعتقال سيد طالب (من البصرة)، أخطر المنافسين على السلطة، ثم نفي إلى سيلان بسبب تجرؤه على استخدام شعار "العراق للعراقيين"[١٧]. وأجري استفتاء عام في الموعد المناسب للمصادقة على ترقية فيصل، ونصب ملكا في الثالث والعشرين من آب/ أغسطس. وهكذا "خلق" البريطانيون الدولة التي ستعرف لاحقا باسم العراق ومن سخرية القدر أن مدلوله يشير إلى "البلد الراسخ الجذور"[١٨].

لم يكن فيصل مجرد ألعوبة في أيدي الذين نصبوه. فهو الذي أصر على تخفيض مدة الانتداب البريطاني من عشرين سنة إلى أربع سنين. لكن حتى بعد

المعاهدة الإنكليزية العراقية (١٩٢٢)، لم يكن هناك شك حول من يحكم العراق فعلا. فالسيطرة على العراق أمر حيوي من الناحية الاستراتيجية. فهي تمنح بريطانيا موقعا مهيمنا على الشرق الأوسط لا يجاريها فيه أحد. كما كانت مغرية على الصعيد الاقتصادي. وحين دخل خبيران جيولوجيان من شركة "ستاندارد اويل" الأمريكية إلى العراق في بعثة استكشافية أملا في العثور على النفط، قبض عليهما المفوض المدني وسلمهما إلى قائد شرطة بغداد[١٩]. وفي عام ١٩٢٧، غلت السيطرة على العراق ثمارها اليانعة حين اكتشف النفط في بابا غرغور. وبالرغم من تخلي البريطانيين رسميا عن السلطة كاملة إلى العائلة المالكة الحاكمة في بغداد، إلا أنهم ظلوا أكثر من مجرد قوة تمارس نفوذها المؤثر في البلاد طيلة الثلاثينات. وفي نيسان/ أبريل ١٩٤١، لم يجدوا صعوبة كبيرة في إرسال حملة عسكرية عبر البصرة لإسقاط انقلاب مؤيد لدول المحور في بغداد. في الحقيقة، لم يفقدوا سلطتهم المحكمة على البلاد إلا مع اغتيال عميلهم فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد خلال ثورة عام ١٩٥٨. باختصار، بقي في بغداد ممثلون عن الحكومة البريطانية، من العسكريين والمدنيين، طيلة أربعين سنة دون انقطاع. إذن، حين دخل البريطانيون العراق، بقوا فيه.

هل سيكون في بغداد أمريكان يلعبون الدور نفسه عام ٢٠٤٣؟ ببساطة، يبدو أن الأمر غير مرجح.

كانت غيرترود بل أول امرأة تنال المرتبة الأولى عند تخرجها من جامعة اكسفورد. تعلمت التحدث بالعربية خلال زيارة "اركيولوجية" إلى القدس عام ١٨٩٩، وعلى شاكلة لورنس، انضمت إلى الاستخبارات العسكرية البريطانية. في عام ١٩١٧، عينت سكرتيرة لشؤون الشرق لدى المفوض المدني البريطاني في بغداد. أمتعها المنصب، حيث كتبت تقول: "لا أهتم بالبقاء في لندن كثيرا. أحب بغداد،

وأحب العراق. إنه الشرق الحقيقي، وهو مثير، أشياء مثيرة تحدث هنا، ورومانسيتها تحرك مشاعري وتستحوذ علي"[٢٠]. هنالك الآلاف من "المستشرقين" في مختلف أصقاع الإمبراطورية البريطانية، مثل غيرترود بل، افتتنوا في ذات الوقت بـ"الآخر" الغريب، وبالهيمنة عليه. أما روايتها عن تنصيب فيصل الأول عام ١٩٢١ فيوضح بشكل مثالي تفكيرهم وأسلوب عملهم: "بدا فيصل وقورا مهيبا لكن متوترا - إنها لحظة هياج وإثارة. نظر إلى الصف الأمامي ولمحني فأومأت له محيية. ثم وقف السيد حسين وقرأ بيان [المفوض البريطاني] الذي أعلن فيه انتخاب فيصل ملكا بعد أن فاز بنسبة ٩٦٪ من أصوات شعب بلاد ما بين النهرين. عاش الملك! عندئذ، وقفنا جميعا وألقينا التحية عليه، ثم رفع العلم الوطني على سارية بجانبه، وعزفت الفرقة الموسيقية نشيد "حفظ الله الملك" [البريطاني] - إذ لم يكن لهم نشيد وطني بعد"[٢١]. بالنسبة لامرأة مثل غيرترود بل، فإن وجودها هناك للإشراف سرا على عملية تغيير النظام المخطط لها بدقة، كان أمرا ممتعا إلى حد بعيد على ما يبدو. ولم تكن ترغب على الإطلاق بأية "استراتيجية خروج" تعيدها إلى إنكلترا.

لا بد من الاعتراف بأن معظم البريطانيين الذين انتقلوا إلى الخارج فضلوا الهجرة إلى مناطق معتدلة المناخ ضمن نخبة مختارة من المستعمرات - كندا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا - سرعان ما ستغدو من دول الكومنويلث شبه المستقلة. فبين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٤، غادر حوالي ٢,٦ مليون بريطاني المملكة المتحدة إلى مختلف مستعمرات الإمبراطورية (وصل العدد إلى حوالي ستة ملايين بحلول عام ١٩٧٥)؛ ذهب ثلاثة أرباعهم إلى كندا أو أستراليا ونيوزيلندا[٢٢]. إلا أن عددا كبيرا منهم ذهب أيضا إلى مناطق لا تتمتع بمناخ ملائم في آسيا وإفريقيا. فقد كان هناك حوالي ١٦٨ ألف بريطاني في الهند عام ١٩١٣[٢٣]. في حين عمل في الخدمة الاستعمارية الرسمية في إفريقيا أكثر من ٧٥٠٠ وافد[٢٤].

غادر البريطانيون إلى الخارج للعب أدوار متعددة: ليس فقط كجنود ومدراء، بل كرجال أعمال، ومهندسين، وأطباء، ومبشرين. ومثل إمبراطورية أمريكا غير الرسمية اليوم، اتسمت إمبراطورية بريطانيا بطبيعة غير حكومية؛ وكانت هناك شركات بريطانية متعددة الجنسيات و"منظمات أهلية" في العهد الفيكتوري. لكن النقطة المهمة هي أن البريطانيين، مهما كان الدور الذي لعبوه، أقاموا عموما في المستعمرات - إلى أن بلغوا سن التقاعد، أو وافاهم الأجل المحتوم، كما تشهد مقابرهم التي تنأى عن الحصر في مختلف أرجاء الإمبراطورية. والجاليات الكبيرة من البريطانيين المقيمين في الخارج كانت عاملا حاسما في عمل وأداء الإمبراطورية البريطانية. حيث مثلت "رجالا [لا غنى عنهم] في موقع الحدث"، تعلموا اللغة المحلية، ولربما تبنوا العادات والتقاليد المحلية أيضا - رغم أن ذلك لم يصل إلى حد الخطر المهلك المتمثل في "التحول إلى أهالي محليين" - كما أدوا مهمة الوسطاء بين السلطة الاستعمارية البعيدة وأفراد النخب المحلية التي اعتمدت الإمبراطورية على استعدادهم للتعاون والتواطؤ معها.

ما حظي بأهمية حاسمة في هذا السياق الدور الذي لعبته الخدمة المدنية الهندية، التي أصبحت مركز جذب لأفضل خريجي النظام التعليمي الجامعي. فقد بلغت نسبة خريجي اكسفورد وكمبريدج في الخدمة المدنية الهندية مستوى مرتفعا إلى حد لافت، لتزداد بشكل ثابت بعد ثمانينات القرن التاسع عشر إلى أكثر من ٧٠٪. وثلث الموظفين في الخدمة المدنية الهندية الذين التحقوا بها في ثلاثينات القرن العشرين تلقوا تعليمهم في أفضل المدارس العامة في إنكلترا؛ كما دخل ثلاثة أرباعهم جامعة اكسفورد أو كمبريدج في عام ١٩٣٨، وكان جميع حكام المقاطعات الثمانية في الهند - باستثناء واحد فقط - قد تلقوا تعليمهم في اكسفورد.[٢٥] أما جون مينارد كينز، الذي غالى بحلول عشرينات القرن في ذم الإمبراطورية والاستخفاف بها، فقد عانى واحدة من النكسات القليلة التي أصابت

حياته المهنية المتألقة حين احتل المرتبة الثانية - لا الأولى - في امتحان الخدمة المدنية الهندية[٢٦]. والتحق خريجو اكسفورد وكمبريدج أيضا بالخدمة الاستعمارية الأقل شهرة ومكانة ومجدا، والمسؤولة عن إدارة المستعمرات البريطانية في أفريقيا وبعض مناطق آسيا. ومن بين ٩٢٧ موظفا التحقوا بالخدمة الاستعمارية بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٢٩، درس حوالي نصفهم في اكسفورد أو كمبريدج[٢٧]. هنالك أيضا أعداد مهمة من طلاب الجامعتين الذين عملوا في المؤسسات التابعة للحكومة والقطاع الخاص التي مارست نشاطها في المستعمرات[٢٨].

السؤال المفتاحي المطروح هو: لماذا رغب هذا العدد الكبير من خريجي أفضل الجامعات البريطانية المرموقة في قضاء حياتهم العملية المهنية برمتها بعيدا عن الوطن الذي ولدوا فيه، لإدارة بلاد تسفعها الشمس المحرقة وتجتاحها الأوبئة المهلكة؟ لنفكر بمثال نمطي يجسده ايفان ماكونوتشي، خريج اكسفورد الذي اجتاز امتحان الخدمة المدنية الهندية بنجاح، وشد الرحال إلى البنغال عام ١٨٨٧، ليقضي في الهند السنوات الأربعين التالية من عمره[٢٩]. أحد مفاتيح اللغز يكمن في لقبه السلتي (Celtic). فقد كان الاسكتلنديون متواجدين إلى حد مفرط لا في مستعمرات المستوطنين البيض فقط، لكن أيضا بين أفراد النخب التجارية والمهنية المقيمة في مدن مثل كلكتا وهونغ كونغ والكاب. الأيرلنديون لعبوا أيضا دورا كبيرا في تعزيز وترسيخ الحكم البريطاني، حيث زودوا جيش الإمبراطورية بنسبة ضخمة من الضباط والجنود. وليس من قبيل الصدفة أن يمثل ضابط صف يحمل اسم ملفاني الجيش الهندي في إحدى قصائد كيبلنغ. لأن اسكتلندا (والشمال خصوصا) وأيرلندا (والجنوب) أفقر إلى حد كبير من إنكلترا. وبالنسبة للشبان الذين ترعرعوا على الأطراف المطيرة والصخرية من المملكة المتحدة، كانت المستعمرات تمثل فرصة سانحة. وبدا أن المكاسب المحتملة للهجرة ترجح المخاطر المؤكدة في المناطق المدارية. ومثلما كان من المفترض أن تُنظم مصارف هونغ كونغ

لتجنيد موظفيها الاسكتلنديين في غالبيتهم العظمى، كذلك كانت كلية باليول بمثابة قناة يمكن من خلالها للشبان الاسكتلنديين الطموحين العبور من "شمال بريطانيا" إلى الإمبراطورية عن طريق اكسفورد.

لكن الاقتصاد وحده غير قادر على تفسير الدافع الذي استحث رجلا مثل ماكونوتشي أو امرأة (تخرجت من اكسفورد) مثل غيرترود بل. فالدافع الإمبراطوري تستثيره جملة معقدة من المشاعر: الاستعلاء العرقي، أجل، لكن هناك حماسة تبشيرية أيضا؛ الربح، ربما، لكن يتعذر تجاهل الإيمان الصادق بأن نشر "التجارة، والمسيحية، والحضارة" يصب في مصلحة رعايا مستعمرات بريطانيا مثلما هو في مصلحة الحاضرة الإمبراطورية ذاتها.

التغاير يبدو صارخا مع الأمريكيين اليوم. وبتعبير أكثر صراحة، يمكن القول إن أخطر الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة حاليا هي النقص المزمن في القوة البشرية. وببساطة لا يوجد ما يكفي من الأمريكيين خارج الولايات المتحدة لتفعيل عملية بناء الدول والأمم.

عند كتابة هذه الصفحات، اعترف كل مراقب مطلع تقريبا خارج مكتب وزير الدفاع بوجود نقص في القوات العسكرية العاملة في العراق. فمن بين ألوية الجيش الثلاثة والثلاثين في خط المواجهة الأمامي، لم يتواجد في العراق في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، سوى ستة عشر لواء؛ وبحلول نهاية العام، ارتفع عدد القوة العاملة بمقدار ٣٣ ألف جندي، وتم استدعاء ١٦٥ ألفا من أفراد الحرس الوطني وقوات الاحتياط توجه عدد كبير منهم إلى العراق. لكن حتى مع دعم الدول الأخرى، بدا أن إجمالي عدد القوات الأمريكية البالغ حوالي ١٢٠ ألفا ليس كافيا لفرض النظام في البلد[٣٠]. وبلغت الأزمة حدا دفع الإدارة إلى التخلي عن كبريائها وطلب التعزيزات الأجنبية، حتى من دول عارضت الحرب في البداية[٣١]. يمكن اعتبار ذلك

بمثابة عاقبة مباشرة لتقليص حجم القوات المسلحة الأمريكية المستمر منذ أوائل السبعينات (حين بلغ عدد القوات العاملة في الخدمة ذروته: ثلاثة ملايين مقابل ١,٤ مليون حاليا). صحيح أن الولايات المتحدة تملك اليوم عدد العاملين نفسه في الخدمة في الخارج الذي كان تحت إمرة المملكة المتحدة عام ١٨٨١، أي أكثر من ربع مليون في كل حالة[٣٢]، لكن التشابه ينتهي هنا. ففي تلك الأيام، كان أقل من ثلث إجمالي القوات المسلحة البريطانية متمركزا في المملكة المتحدة ذاتها. في حين أن ٨٢٪ من القوات الأمريكية العاملة (أربعة أخماسها) تتمركز في الولايات المتحدة[٣٣]. وحتى قاذفات "ب٢" (المتخفية) التي قصفت صربيا وأجبرتها على التخلي عن كوسوفو عام ١٩٩٩، انطلقت من قواعدها في نوب نوستر بولاية ميسوري. من اللافت أيضا أن الأفراد العاملين في القوات المسلحة الأمريكية لا يبقون مدة طويلة عموما حين يتمركزون خارج أرض الوطن. إذ إن العمل بنظام المناوبة لمدة سنة في العراق شكل قطيعة مع نظام الحد الأدنى من مدة المهمات الخارجية الذي أدخل قبل ثلاثين سنة بعد حرب فيتنام.

من المؤكد أن اثني عشر شهرا مدة أطول من تلك التي يمضيها مصرفي مستثمر من "شارع المال" (Wall Street) في رحلته إلى الخارج التي يمكن قياسها بالأيام، لكنها لا تكفي للتعرف على أحوال الدول وشؤونها المحلية. على أية حال، من المفيد تذكر أن أكثر من نصف القواعد الأمريكية الرئيسية في العالم، والبالغ عددها ثلاثا وسبعين، تتموضع في أوروبا الغربية، وهناك أكثر من خمس وعشرين منها في ألمانيا، قرب مدن مثل هيدلبرغ وكايسرسلوترن، حيث مستوى المعيشة أعلى منه في بعض الولايات الأمريكية[٣٤]. وخلافا للبريطانيين الذين بنوا الثكنات في المناطق المعادية لإخضاعها، فإن الأمريكيين اليوم ينشرون ربع جنودهم العاملين في الخارج في أكثر دول العالم ازدهارا وأمانا، (من المهم أن

نذكر أن البنتاغون حين يستشعر وجود مشاعر عدائية جدية لدى السكان المحليين ضد إحدى قواعده الخارجية، كما في حالة قاعدة خليج سوبيك في الفليبين، فإنه يسارع إلى إغلاقها).

لكن مشكلة القوة البشرية ليست عسكرية مجردة. فعلى العكس من المملكة المتحدة قبل قرن من الزمان، تعتبر الولايات المتحدة "مستوردا" للمهاجرين، حيث بلغ معدل الهجرة الصافي ثلاثة من كل ألف أمريكي، وإجمالي عدد السكان المولودين خارج الولايات المتحدة ٣٢ مليونا (واحد من كل تسعة مقيمين في الولايات المتحدة)[٣٥]. علاوة على ذلك، حين يختار الأمريكيون فعلا الإقامة في الخارج، فإنهم يميلون إلى التشبث بدول العالم المتقدم. ويقدر عدد الأمريكيين المقيمين في الخارج حاليا بحوالي ٣,٨ مليون شخص. يبدو في الظاهر أن العدد كبير، لكنه لا يتجاوز ثمن عدد الأجانب الذين يعيشون في الولايات المتحدة. يقيم ثلاثة أرباع "المغتربين" الأمريكيين في دولتين مجاورتين (مليون في المكسيك و٦٨٧ ألفا في كندا)، أو في أوروبا (أكثر من مليون). كما أن ثلثي عدد الأمريكيين المقيمين في الشرق الأوسط (٢٩٠ ألفا) يعيشون في إسرائيل. بينما لا يتجاوز عددهم في أفريقيا ٣٧,٥٠٠[٣٦]. بكلمات أخرى، تعتبر أمريكا إمبراطورية دون مستوطنين، أو بالأحرى، يأتي المستوطنون إلى حواضر الإمبراطورية بدلا من أن يرحلوا عنها إلى الأراضي البعيدة. أما المدى الذي يصل إليه احتمال ممارسة السلطة خارج حدود الدولة من خلال جذب الأجانب إلى داخل تلك الحدود، فيظل أمرا خاضعا للنقاش والجدل على أقل تقدير. ولربما يمكن تقديم الحجة على أن إغراء النخب الأجنبية بالدراسة في الجامعات الأمريكية هو نوع من الحكم غير المباشر، بمعنى أنه يشمل نوعا من علاقة التواطؤ والاستغلال، ولا نقول التثاقف، مع النخب المحلية. لكن الكثير يعتمد على طول المدة التي يقضيها هؤلاء الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة. ونظرا لأن نسبة كبيرة منهم لا ترجع إلى أوطانها، فليس من الواضح مدى التأثير الذي يمارسه ذلك في حقيقة الأمر[٣٧].

من أوجه التغاير الإضافية المهمة مع التجربة البريطانية أن خريجي صفوة المؤسسات التعليمية الأمريكية يحجمون على ما يبدو عن الذهاب إلى الخارج، باستثناء الزيارات والعطلات. والأمريكيون الذين يؤدون أطول فترات الخدمة هم من الجنود المتطوعين، ويشكل الأمريكيون الأفارقة نسبة كبيرة منهم (١٢,٧٪ من السكان، و٢٨,٩٪ من الأفراد الذين يخدمون في الجيش)[٣٨]. ومن هنا جاءت تورية تيموثي غارتون آش، التي سخر فيها من عبارة كيبلنغ الشهيرة عندما زار كوسوفو بعد حرب عام ١٩٩٩: هنا (كما في فيتنام)، يحمل "عبء الرجل الأبيض" عدد كبير من الرجال السود على ما يبدو[٣٩]. من الممكن طبعا أن يلعب الأمريكيون الأفارقة في الإمبراطورية الأمريكية الدور الذي لعبه السلتيون* في الإمبراطورية البريطانية، يدفعهم إلى المغامرات الخارجية انعدام الفرص وانسداد الأفق - نسبيا - في الوطن؛ تماما كحال الأيرلنديين الاسكتلنديين في القرن التاسع عشر. وفي الحقيقة، إذا استمر احتلال العراق لأية فترة زمنية، فلا بد أن يخلق فرص عمل مهني لعدد متزايد من الضباط الأمريكيين الأفارقة في الجيش. والناطق الصحفي الكفء للقيادة المركزية خلال الحرب، الجنرال فينسنت بروك، يجسد هذا النموذج.

لكن البريطانيين حاذروا على الدوام من إعطاء العسكر سلطة مفرطة في إدارتهم الإمبراطورية. فنواب البرلمان في الـ"ويستمنستر" قرؤوا ما يكفي من تاريخ روما بحيث أرادوا دوما إخضاع الجنرالات للحكام المدنيين. كبار القادة العسكريين كانوا موجودين لإحداث المعادل "الفيكتوري" لـ"الصدمة والرعب" كلما تململ السكان المحليون؛ وفيما عدا ذلك كان الحكم الاستعماري بيد كبار الموظفين الذين تخرجوا من اكسفورد وكمبريدج. من المثير أن نعرف -

* سكان أيرلندا واسكتلندا وويلز وغيرها.. (المترجم)

بالمقارنة - عدد الأمريكيين الذين درسوا في هارفارد أو ييل عام ٢٠٠٤ وفكروا جديا بالالتحاق بإدارة الحكم في العراق في حقبة ما بعد الحرب. يرجح أن يكون العدد صغيرا. ففي العام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩، التحق ٤٣,٦٨٣ طالبا بدورات في جامعة ييل، ولم يدرس منهم لغات وحضارة الشرق الأدنى سوى ٣٣٥ (أي أقل من ١٪). هنالك طالب وحيد تخصص في الموضوع (مقابل سبعة عشر طالبا تخصصوا في الدراسات السينمائية)[٤٠]. وبعد التخرج أيضا، يؤمن أفراد النخبة الأكاديمية الأمريكية عموما بمبدأ: "لا يوجد مكان يعادل الوطن". وتبعا لعملية مسح جرت عام ١٩٩٨، بلغ عدد الخريجين المسجلين في جامعة ييل ١٣٤,٧٩٨ خريجا، كان حوالي ٥٪ منهم فقط يعيشون خارج الولايات المتحدة. ولم يزد عدد المقيمين في الدول العربية عن خمسين[٤١]. في اكسفورد وكمبردج قبل مائة سنة، كان الشاب الطموح يحلم بالنجاح في امتحان الخدمة المدنية الهندية والعمل كحاكم لإحدى المستعمرات التابعة للإمبراطورية. أما النخبة من خريجي الجامعات الأمريكية المرموقة فتتطلع اليوم إلى كلية الحقوق أو إدارة الأعمال؛ وحلم أفرادها - بالتعريف - هو حلم أمريكي. إذن، أمريكا ليست مجرد إمبراطورية دون مستوطنين، بل إمبراطورية دون مدراء وحكام أيضا. وبالرغم من أن بول بريمر ذاته ديبلوماسي محنك عمل سابقا في بلاد عديدة - بدءا بأفغانستان وانتهاء بملاوي - إلا أن من الواضح أنه يفتقد - مع موظفيه - الخبرة في الشرق الأوسط. كما تبين من إحدى الإحصائيات الرصينة أن ثلاثة فقط من فريق المسؤولين العاملين معه في البداية يتكلمون العربية[٤٢].

لربما يتوق خريجو مدرسة كيندي (التابعة لجامعة هارفارد) الأكثر جرأة إلى تقديم المشورة لمجلس الحكم العراقي فيما يتعلق بخياراته الدستورية. وقد تتلهف حفنة من أشهر الاقتصاديين الأمريكيين لتحليل الواقع العراقي وتقديم الحلول الناجعة كما فعلت مع روسيا بعد الحقبة السوفييتية في أوائل التسعينات. لكن

يمكننا التأكد من أن مساهمة هؤلاء سوف تأخذ شكل سلسلة من الرحلات التي تستمر أسبوعا بدلا من الإقامة هناك لمدة طويلة: المشورة والنصح لا الاستعمار والاستيطان. وبالنسبة لبناة الأمم/ الدول من أساتذة الجامعات الأمريكية المرموقة، من الممكن إنشاء مصرف مركزي مستقل، وإصلاح القانون الضريبي، وتحرير الأسعار، وخصخصة المرافق الرئيسية، ثم العودة على الفور إلى أرض الوطن قبل بدء الفصل الدراسي الجديد.

يمكن بالطبع تقديم الحجة على أن ميل الأمريكيين إلى القيام بزيارات خاطفة إلى أصقاع إمبراطوريتهم المفترضة - بدلا من الإقامة هناك - ليس سوى نتيجة لأداء التقانة المتقدمة. ففي سبعينات القرن التاسع عشر، حين أكمل البريطانيون إلى حد بعيد شبكتهم العالمية من السكك الحديدية والسفن البخارية، ظل الإبحار حول العالم يستغرق ثمانية أيام على أقل تقدير، كما افتخر جول فيرن في قصته عن فيلياس فوغ. أما الآن فيمكن القيام بذلك بخلال أقل من ثلاثة أيام. لكن المشكلة تكمن في تزامن فوائد ومزايا التقانة الحديثة التي لا ريب فيها مع مثالب وعوائق انقطاع الاتصال. فخلال الأزمة الديبلوماسية حول العراق في أوائل عام ٢٠٠٣، وجهت الانتقادات إلى وزير الخارجية كولن باول بسبب ممارسة سياسته الخارجية بواسطة الهاتف. ورد باول بالقول إنه سافر مرتين في تلك السنة، لكن لوجهة ومدة كل من الرحلتين دلالات مهمة: واحدة إلى دافوس في سويسرا لحضور المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٥ - ٢٦ كانون الثاني/ يناير)، والأخرى إلى الشرق الأقصى (٢١ - ٢٥ شباط/ فبراير)[٤٣]. يمكننا فقط أن نخمن ما حققته هاتان الرحلتان - وما كان الوزير باول سيحققه لو زار باريس وأنقره.

لا يفضل كبار المسؤولين الأمريكيين وحدهم ما يوفره الوطن من راحة وهناء. فقبل وقت قصير من هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، اعترف أحد الموظفين السابقين في وكالة المخابرات المركزية (CIA) بأن الوكالة "ليس لديها

على الأرجح موظف واحد مؤهل يتحدث العربية ويتمتع بخلفية معرفية عن الشرق الأوسط بحيث يتنكر بزي مسلم أصولي ورع ويتطوع لقضاء سنوات من عمره في جبال أفغانستان المحرومة من الطعام المريء والنساء الفاتنات". وأضاف: "فمعظم الموظفين يسكنون ضواحي فيرجينيا. نحن لا نقوم بهذا النوع من المهمات". وحسب تعبير لا ينسى لموظف آخر: "العمليات التي تشمل الإصابة بالإسهال غير مقبولة"[٤٤]. هذا هو بالضبط الموقف الذي سعى أحد مسؤولي الوكالة لمواجهته في أعقاب الهجمات الإرهابية حين علق لوحة خارج مكتبه تقول: "نطلب موظفين للقيام برحلة خطرة. الراتب ضئيل. البرد قارس. أشهر طويلة من الظلام الدامس. خطر متواصل. العودة الآمنة إلى أرض الوطن غير مضمونة. الشرف والمجد والتقدير في حالة النجاح". من المهم الإشارة إلى أن إعلان التوظيف هذا استخدمه المستكشف البريطاني ارنست شاكلتون قبل القيام ببعثته الاستكشافية إلى القطب الجنوبي عام ١٩١٤[٤٥]. وخلال غزو العراق، استمد مكتب "إعادة البناء والمعونة الإنسانية" (الذي لم يستمر طويلا) مصدر إلهامه من الإمبراطورية البريطانية أيضا: فقد اعتمد على "الغوركا" النيباليين المتقاعدين من الجيش البريطاني لتوفير الحماية لقاعدته في الكويت[٤٦].

ماذا إذن عن دور القطاع الطوعي المجيد الذي غالى بعضهم في مدحه وإطرائه، أي دور منظمات ووكالات المعونة الحكومية والأهلية؟ ألا توفر في مكان الحدث ما يكفي من الأمريكيين الذين يصعب تجنيدهم كما هو واضح في خدمة الدولة؟ المؤسسة الأكثر تفوقا - منذ الستينات - في توجيه مثالية الشباب الأمريكي نحو ما ندعوه الآن عملية "بناء الدول والأمم" هي بالطبع فيلق السلام*.

* منظمة حكومية اتحادية أنشئت عام ١٩٦١ لتدريب وتأهيل وإرسال المتطوعين الأمريكيين إلى الدول النامية للعمل في مشاريع تستهدف تحسين أوضاعها التقانية والزراعية والتعليمية. (المترجم)

فقد انضم إليه منذ عام ١٩٦١ أكثر من ١٦٨ ألف أمريكي، خدموا في وظائف متنوعة في نحو ١٣٦ بلدا. هنالك اليوم حوالي ٦٦٧٨ متطوعا في فيلق السلام (مقارنة بـ٥٣٨٠ عام ١٩٨٢) يعملون في ٦٩ دولة[٤٧]. من المؤكد أن فيلق السلام يجتذب النوع المناسب من الأشخاص: من بين الجامعات التي جاء منها معظم المتطوعين بيركلي وهارفارد؛ هنالك عدد آخر أتى من كليات الآداب (الليبرالية) المرموقة، مثل دارتموث وتوفتس وميدلبري[٤٨]. لكن يبقى العدد الإجمالي عند حدود ثلثي العدد – الهدف الذي وضعه الكونغرس عام ١٩٨٥، وهو عشرة آلاف، الذي افترض تحقيقه عام ١٩٩٢.

على أية حال، لا ينبغي أن نعلق آمالا كبيرة على وكالات ومؤسسات مثل فيلق السلام. إذ يمكن لوكالات المعونات المدنية، تماما كالبعثات التبشيرية في الماضي، أن تزعج وتربك بقدر ما تساعد وتعين أولئك الذين يحاولون إدارة بلد مثل العراق. ومن الحقائق المسكوت عنها في "إمبراطورية حقوق الإنسان" الجديدة، أن يتدفق سيل من عمال الإغاثة مع تفجر كل أزمة دولية، وفي كثير من الأحيان لا تكون جهودهم تكميلية بشكل تام. وحين تنجح الولايات المتحدة في فرض القانون والنظام في العراق، سوف تنتعش الحياة الاقتصادية بسرعة، وستكون معظم المعونات سطحية وهامشية التأثير. أما إن فشلت فلسوف يتعرض عمال الإغاثة للقتل.

بعد كيبلنغ، كان جون بوكان** أوسع الكتاب الذين أنجبتهم الإمبراطورية البريطانية شهرة وانتشارا. في روايته المثيرة "المدفأة الأخضر"، (١٩١٦)، جسد بأسلوب لا ينسى بريطانيا الإمبراطورية في شخصية ساندي اربوثنوت، المستشرق الماكر الذي يمكن أن يبدو كالمغربي في مكة، والباتاني في بيشاور. نقيض

** السير جون بوكان (١٨٧٥ـ ١٩٤٠)، روائي اسكتلندي شغل منصب الحاكم العام لكندا (١٩٣٥ـ ١٩٤٠). من أشهر أعماله رواية المغامرات: "تسع وثلاثون خطوة" (١٩١٥). (المترجم)

اربوثنوت هو المليونير الأمريكي النكد سكانتلبري بلينكيرون، "الرجل الضخم، بوجهه السمين، الشاحب، الحليق، وعينيه الناعستين، مثل ثور يتأمل". ويقول لبطل الرواية، ريتشارد هاناي: "لم تبصر هاتان العينان ما هو أفظع من الانتخابات الرئاسية". صحيح أن الرمز فظ قليلا، إلا أن فيه بعض الدلالة.

منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، رأى أشباه بلينكيرون بالتأكيد شيئا أفظع من الانتخابات. لكن هل سيثير شهيتهم وحماسهم لإمبراطورية على الطراز البريطاني؟ لن يحدث ذلك على ما يبدو إلا إذا أعاد الأمريكيون التفكير بصورة جذرية بموقفهم من العالم القابع فيما وراء حدودهم. وإلى أن يوجد مزيد من المواطنين الأمريكيين الذين لا يكتفون بالرغبة في حمل "عبء بناة الأمم والدول" بل بالتلهف لأداء المهمة، فإن مغامرات مثل احتلال العراق سوف تفتقد مكوناتها الحيوية. لأن العبرة المستخلصة من تجربة بريطانيا الإمبراطورية واضحة لا لبس فيها: لا يمكن إقامة إمبراطورية دون مواطنين مؤمنين بها - يعملون هناك، في مواقع الأحداث - لإدارتها.

هل يمكن لبلينكيرون أن يتحول إلى اربوثنوت؟ هل يمكن للولايات المتحدة أن تنجب رجالا مثل جون بوكان نفسه، الذي قادته حياته المهنية من عزلة القسيس الاسكتلندي إلى وهج منصب الحاكم الاستعماري (عن طريق اكسفورد)؟ ربما. فبرغم كل شيء، حدث ذلك قبلا. في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، غادر الجيل الشاب الذي لم يشارك في الحرب هارفارد وييل مدفوعا بما يشبه حماسة بوكان للعب دور عالمي. انضم العديد منهم إلى وكالة المخابرات المركزية، وكرسوا حياتهم لمحاربة الشيوعية في البلاد النائية - من كوبا إلى كمبوديا. لكن مثلما تنبأ غراهام غرين في "الأمريكي الهادئ"، فإن مساعيهم الهادفة لما كان البريطانيون سيدعونه بالحكم غير المباشر أحبطت نتيجة النوعية الرديئة من الحكام الذين دعموهم، وتقيدت بالحاجة إلى مؤازرتهم بواسطة العمليات السرية إلى حد ما. واليوم فإن القصة نفسها التي شكلت أساس الاستراتيجية الأمريكية

في فيتنام - أمريكا لا تحاول بعث الحكم الاستعماري الفرنسي في الهند الصينية - تروج في واشنطن لعقلنة ما يجري في العراق. لربما يبدو الأمر وكأنه بعث للحكم الاستعماري البريطاني. لكن كل ما يريد الأمريكيون فعله هو منح الديمقراطية للعراقيين ثم العودة إلى أرض الوطن.

الدافع للتواطؤ

لربما يكون من العوامل المتأصلة في طبيعة الإمبراطورية الديمقراطية أن عليها العمل ضمن أفق زماني ضيق. فالقيود المفروضة على السلطة التنفيذية بواسطة الدورة الانتخابية شديدة وصارمة، وهناك دليل دامغ من الحروب السابقة - لا في كوريا فقط بل في فيتنام أيضا - يثبت العلاقة العكسية بين مستوى الخسائر البشرية الأمريكية وشعبية السلطة التنفيذية التي تشن الحرب. ثمة من يصر على أن "عارض فيتنام" قد تم التخلص منه أخيرا في التسعينات. لكن في الحقيقة، يبدو أن حساسية الناخبين الأمريكيين للخسائر البشرية قد ازدادت حدة منذ الحرب الباردة. فبين نيسان/ أبريل و تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، حدث انخفاض في شعبية الحرب على العراق بنسبة ٢٩٪، ومع ذلك لم يكن قد سقط خلال تلك الفترة سوى ٣٥٠ جنديا، قتل ثلثاهم فقط نتيجة الأعمال العدائية (انظر الشكل ١١). وبمقارنة ذلك مع فيتنام، نجد أن الأمر تطلب حوالي ثلاث سنين وأكثر من ثلاثين ألفا من القتلى في المعارك كي ينخفض التأييد الشعبي للحرب بالنسبة نفسها. فلا عجب إذن أن يميل السياسيون الأمريكان للبدء بالبحث عن مخرج قبل انتهاء فصول الدراما هناك.

لسوء الحظ، هنالك عيب قاتل في مشروع "بناء الدولة/الأمة" القصير الأمد، يتمثل في الصعوبة الكبيرة في تأمين التأييد الداخلي حين يعلن التعهد الأمريكي

بالانسحاب حتما، والأهم من ذلك، أن يصدقه سكان البلد المعني الواقع تحت الاحتلال. كانت الإمبراطورية البريطانية - ربما أكثر من أي شيء آخر - إمبراطورية تعتمد على تواطؤ السكان المحليين؛ وإلا كيف استطاع أقل من ألف موظف في الخدمة المدنية الهندية حكم أربعمائة مليون هندي؟ لكن لمَ يخاطر أي عراقي بالتواطؤ مع محتل لا يعتمد عليه وغير جدير بالثقة مثل بول بريمر؟ فما إن أوجد مجلس حكم للعراق حتى بدأ الحديث عن شد الرحال وحزم الأمتعة. واللافت على نحو خاص أن هذه الرغبة الأمريكية بالانسحاب لا تشترك فيها الأغلبية من السكان العراقيين. ففي استفتاء أجري في بغداد (تموز/ يوليو ٢٠٠٣)، وجه السؤال التالي للعراقيين: "في هذه اللحظة، هل تفضل بقاء الولايات المتحدة (وبريطانيا) أم انسحابها؟". ١٣٪ فقط فضلوا الانسحاب الفوري. بينما أجاب ٣١٪ بأن على "قوات التحالف البقاء لبضع سنين"؛ وفضل ٢٥٪ من المستفتين بقاءها "لحوالي سنة"[٤٩].

يقودنا كل ذلك إلى نقطة حاسمة في أهميتها. ببساطة، يعتبر الإطار الزمني عاملا مفتاحيا في نجاح بناء الأمم/ الدول[٥٠]. وليس من قبيل الصدفة أن أكثر عمليات التدخل العسكري الأمريكي نجاحا حدثت في تلك الدول التي حافظت فيها الولايات المتحدة على تواجد عسكري طويل الأمد. ومثلما رأينا آنفا، فإن الرئيس بوش مغرم بالاستشهاد باليابان وألمانيا الغربية بعد عام ١٩٤٥ كنموذجين يثبتان ما يمكن للتدخل الأمريكي الناجح أن يحققه. وأكد قائلا في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، في معرض مقارنته الضمنية مع عام ١٩٤٥: "بعد إنزال الهزيمة بالأعداء لم نترك وراءنا جيوش احتلال، [بل] تركنا دساتير وبرلمانات"[٥١].

الشكل ١١

الحرب على العراق، ٢٠٠٣ :
الخسائر البشرية والتأييد الشعبي

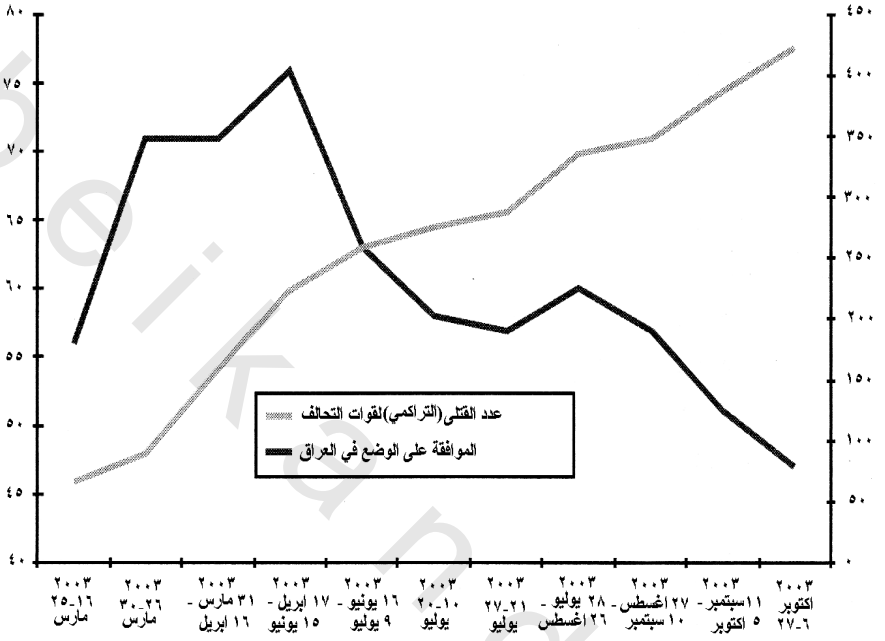

Source: Poll data from the Gallup Organization; casualty data from http://lunaville.org /warcasualties/ Summary.aspx.

وهذا يتجاهل الحقيقة المرة التي تشير إلى أن نظام الاحتلال الرسمي استمر مدة سبع سنين في حالة اليابان وعشر سنين في ألمانيا الغربية، وما يزال حتى اليوم حجم القوات الأمريكية المنتشرة في هذين البلدين هو الأكبر مقارنة بدول العالم الأخرى. ومن المفيد أيضا تذكر قصة نجاح ثالثة: كوريا الجنوبية، التي توجب عليها الانتظار حتى أواخر الثمانينات لتصبح ديمقراطية حقيقية، بعد حوالي أربعين سنة من التواجد العسكري الأمريكي[٥٢]. وبالتغاير مع ذلك، تأتي عمليات التدخل الأمريكية العديدة والقصيرة الأجل في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي التي

بدأت عام ١٨٩٨، وفاقت عواقبها السيئة كل ما حققته من نتائج طيبة. لسوء الحظ، فإن الإطار الزمني الذي حدد للعراق (ناهيك عن أفغانستان) كان أقرب إلى الأطر الزمنية لعمليات التدخل "الكئيبة الموحشة" هذه مقارنة بقصص النجاح التي تحققت بعد عام ١٩٤٥. فبغداد - ببساطة - لا يمكن تحويلها إلى حاضرة ديمقراطية على الطراز الغربي بخلال سنة واحدة. الهدف بحد ذاته ليس خياليا كلية، بالرغم من الفوارق الاجتماعية والثقافية الواضحة بين العراق عام ٢٠٠٣ وألمانيا الغربية عام ١٩٤٥*. في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي، اختار ٣٩٪ من أولئك الذين شملهم استفتاء أجراه معهد غالوب في بغداد الديمقراطية البرلمانية القائمة على التعددية الحزبية باعتبارها شكل الحكم الذين يريدون أن يقام في العراق. واعتقد ٤٢٪ منهم أن هذا النظام سوف يحكم البلاد على الأرجح بخلال خمس سنين. لكن أكثر من ٥١٪ اعتقدوا أن النتيجة ستكون بسبب التأثير الأمريكي المباشر[٥٣]. ويبدو أن ذلك يشير إلى أن العديد من العراقيين توقعوا بقاء الأمريكيين مدة أطول من تلك التي يخطط لها هؤلاء أنفسهم، إضافة إلى مكاسب سياسية يحققونها من استمرار الوجود الأمريكي. ولسوء الحظ، إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق خلال عام ٢٠٠٤، فإن آمال العراقيين ستحبط بالتأكيد. ولسوف تخفق الانتخابات المبكرة التي تجري قبل الأوان، وقبل استعادة النظام واستئناف النشاط الاقتصادي، في إقامة حكومة مستقرة. كما يرجح أن تبرز وتتفاقم الانقسامات الاثنية والمذهبية داخل المجتمع العراقي[٥٤].

* تقول الحكمة التقليدية بأن عملية الدقرطة كان لا بد أن تنجح في ألمانيا ما بعد الحرب لأن المجتمع الألماني على درجة رفيعة من التقدم والتجانس، إضافة إلى ذكرياته الواضحة عن كيفية عمل الديمقراطية منذ العشرينات. مثل هذه المقارنات تتجاهل المدى الذي وصل إليه الرايخ الثالث في تثوير الثقافة السياسية الألمانية بواسطة إحدى أكثر الأيديولوجيات تطرفا في التاريخ. كانت ألمانيا الهتلرية نظاما مارقا وأشد خطرا من عراق صدام حسين. ولا يبدو تحول ألمانيا إلى ديمقراطية غربية أمرا سهلا إلا الآن حين ندرك الحدث بعد وقوعه بسنين عديدة.

هل من سبيل لتهدئة دافع الأمريكيين للعودة إلى الوطن بسرعة، وإقناعهم بالحاجة الملحة للالتزام الطويل الأمد في العراق إن أرادوا النجاح لعملية "بناء الأمة/ الدولة"؟ مرة أخرى نقول إن هناك عبرة نتعلمها من التجربة البريطانية في هذا السياق، مع أن المكان ليس العراق هذه المرة بل مصر. فبرغم كل شيء، خضع العراق للإمبراطورية البريطانية في وقت متأخر نسبيا، وكانت موازنة إدارته غير كافية إلى حد ما. لم يتحمس البريطانيون أبدا للتورط في العراق، وحتى لو أرادوا لمنعتهم القيود والعقبات المالية. أما مصر فلها قصة أخرى. إذ جرى احتلالها في ثمانينات القرن التاسع، عندما بلغت بريطانيا ذروة قوتها الاقتصادية والاستراتيجية. وظلت تحت إدارتها حتى الحرب العالمية الثانية، وكانت نموذجا لما يمكن للإمبراطورية الليبرالية أن تفعله. لكن منذ البداية، أصر البريطانيون علانية على أن مصر يديرها المصريون.

أوجه التشابه بين احتلال بريطانيا لمصر قبل مائة وواحد وعشرين عاما وبين الاحتلال الأمريكي الحالي للعراق لافتة ومثيرة إلى حد غريب حقا. هنالك أيضا عبرة يمكن لإدارة بوش أن تتعلمها من هذه الحالة. ففي الحقيقة يمكن قول الكثير عن إطلاق الوعود بالانسحاب - حين يعرف من يطلقها بأنه لن يفي بها ويعمل لتحقيقها.

في عام ١٨٨٢، استولى الضابط الوطني أحمد عرابي على السلطة في مصر، وأسقط الخديوي توفيق المؤيد للبريطانيين. لنلاحظ أولا أوجه الاختلاف: أحمد عرابي ليس صدام حسين، كما أن ذريعة التدخل الأجنبي لم تكن متماثلة في الحالتين: أعمال العنف ضد الأوروبيين المقيمين في مصر، مقابل عدم الإذعان للنداءات الدولية بنزع السلاح. لكن الأسباب الحقيقية للتدخل والعواقب التي

أفرزتها تعطي صورة مسبقة وملفتة للوضع المعقد في العراق اليوم. فمنذ البداية، تعهدت الحكومة البريطانية (المنتخبة حديثا) خلال الحملة الانتخابية لعام ١٨٧٩ بعدم التصرف بأسلوب استعماري/ إمبراطوري. الزعيم الليبرالي وليام ايوارت غلادستون أدان بكل وضوح خصمه اللدود بنجامين ديزرائيلي بسبب تدخله في الشؤون المصرية. وحذر قائلا: "موقعنا الأول في مصر، بغض النظر عما إذا حصلنا عليه بالسرقة أو بالشراء، سيكون مركز انطلاق لإمبراطورية شمال إفريقية سوف تتوسع وتتوسع إلى.. أن تصل في نهاية المطاف عبر خط الاستواء إلى الناتال ومدينة الكاب.."[٥٥]. وفي الخطاب الثالث من خطبه الشهيرة التي ألقاها أمام الناخبين في ميدلتون، عرض غلادستون مبادئه الستة للسياسة الخارجية الليبرالية، شملت الحفاظ على السلام، والعلاقات الطيبة مع القوى الأوروبية الأخرى، وتجنب التورط الخارجي الذي لا ضرورة له، والحقوق المتساوية لكافة الأمم، و"حب الحرية". يصعب اعتبار الخطاب بمثابة بيان للتدخل الإمبراطوري الأحادي الجانب. وفي الحقيقة، ظل غلادستون حتى أواخر كانون الثاني/ يناير ١٨٨٢ يؤكد أن مبدأ "مصر للمصريين" سيكون "الحل الأفضل والوحيد لـ'المسألة المصرية'"[٥٦]. ولم يتوقف عن الأمل "بحركة حقيقية نحو المؤسسات والحكم الذاتي المحلي" في مصر[٥٧].

ثانيا، لكن كانت لبريطانيا مصالح اقتصادية جوهرية في البلاد. قناة السويس آنذاك تماثل نفط العراق اليوم، إذ إن أكثر من ٨٠٪ من السفن العابرة للقناة كانت بريطانية - في الحقيقة، كانت تمر عبر القناة ١٣٪ من التجارة البريطانية الكلية. وفي عام ١٨٧٦، حصلت بريطانيا على حصة مهمة في شركة القناة ذاتها. علاوة على ذلك، بدأ الاقتصاد المصري خلال الحرب الأهلية الأمريكية يشكل مصدرا بديلا للقطن الخام الذي تستهلكه صناعة النسيج في بريطانيا بنهم شديد. وكأنما كل ذلك ليس كافيا، إذ حاز حملة السندات البريطانيون - بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه - جزءا كبيرا من الديون الخارجية المصرية. المعلقون

الليبراليون يشعرون بالقلق اليوم من الروابط والصلات التي تجمع إدارة بوش وشركات النفط، مثل هاليبرتون. لكن سعر أسهم هاليبرتون انخفض بمقدار الثلث خلال السنوات الثلاث التي أعقبت تسلم كبير المدراء التنفيذيين السابق ديك تشيني منصب نائب الرئيس، بينما ارتفعت قيمة استثمارات غلادستون المهمة في الديون المصرية ارتفاعا كبيرا - بمقدار ٤٠٪ تقريبا - كنتيجة مباشرة لقراره بغزو مصر. لو عرف الرأي العام هذه الحقيقة آنئذ، فإن من الصعب تقدير الأثر الذي تخلفه على سمعة غلادستون المشهور بالاستقامة والخلق القويم! وحتى دون ذلك، هنالك اشتباه واسع النطاق في أن دوافع الجشع - على أقل تقدير - هي التي حركت الحكومة؛ فقد اكتشف أحد المنتقدين عنصر المصالح المالية "التي انحصرت رغبتها في تحويل مصر إلى صراف آلي للسندات يوجهه المراقبون الأوروبيون ويدار لصالح المستخدمين الأوروبيين وحدهم"[٥٨].

العامل الثالث تمثل في توقع أن يحتاج أي قرار متعلق بالأزمة إلى مشاركة الفرنسيين، الذين امتلكوا حصة مهمة من السندات المصرية وأسهم القناة، وكانوا مسؤولين في الواقع عن عملية حفر القناة ذاتها. ومنذ تخلفت الحكومة المصرية عن سداد الديون في عام ١٨٧٦، وضعت الشؤون المالية للبلاد تحت إشراف لجنة إنكليزية - فرنسية مشتركة. الرد المباشر لغلادستون على الأزمة تمثل في الاستمرار في العمل ضمن إطار هذه الشراكة بين طرفي القنال الإنكليزي. وساد اعتقاد واسع النطاق بأن القرارات المتعلقة بحكم ما كان يعرف آنذاك بالشرق الأدنى يجب أن تتفق عليها القوى الخمس الكبرى - بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، روسيا - مع استشارة تركيا (التي ما تزال تحتفظ بالسيادة الرسمية على مصر) والاستئساد عليها في أغلب الأحيان. مرة أخرى نقول إن مؤتمرات القوى الكبرى المنتظمة كانت المعادل "الفيكتوري" لمجلس الأمن الدولي اليوم، وفي ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت على القدر نفسه من الفاعلية. حاول

غلادستون، المؤمن بسياسة التعاون الدولي، ضمان الحصول على التأييد الأجنبي للعمل العسكري ضد مصر، تماما مثلما سعى جورج بوش (الابن) للحصول على تفويض صريح من الأمم المتحدة للعمل العسكري ضد العراق. في كلتا الحالتين، أدى الإخفاق في تحقق ذلك، ثم اتخاذ القرار بالتصرف مهما حصل، إلى توتر العلاقات مع القوى الكبرى، خصوصا فرنسا. ظل غلادستون يصر بإلحاح على أنه "كادح من أجل قضية السلام"، وأن مصر قد تم "تحييدها بواسطة التصرف الأوروبي"[٥٩]. اكتفى الفرنسيون بالسخرية والازدراء بينما راقب الألمان المشهد بارتياح خبيث. وجه الشبه الرابع جسدته بعض المعارضة الشعبية للاحتلال الأجنبي - على الأقل - مثلما هي الحال في العراق اليوم. وحسب التعبير اللاذع لإبرز المتشككين بدوافع غلادستون، السياسي الداهية اللورد ساليزبوري: "مشاعر [الاستياء لدى] المسلمين ما زالت قوية بحيث أعتقد بأن شد الخيوط [من خلف الكواليس] يجعلنا في وضع أكثر أمانا وقوة من حكم البلاد بشكل سافر"[٦٠]. مشاعر الاستياء والسخط لدى المصريين لم تهدأ أبدا.

ومثلما حدث عام ٢٠٠٣ حول العراق، ملأ السرور والفرح الرأي العام الداخلي في البداية نتيجة النصر العسكري السريع في أعقاب صدور الأمر بغزو مصر. إذ سحق السير غارنيت ولسلي جيش عرابي في معركة التل الكبير بخلال ساعات مع أقل قدر ممكن من الخسائر البريطانية (أربعة وخمسون جنديا بريطانيا مقابل ما لا يقل عن ألفين من الجنود المصريين)[٦١]. ذلك هو النصر الذي تعشقه الصحافة الشعبية (الوليدة آنئذ)؛ في الحقيقة، حتى غلادستون، بما عرف عنه من نبل المشاعر وسمو المبادئ، أصيب بعدوى النشوة والبهجة والثمالة بالنصر. كتب يقول بعد وقت قصير من انتصار ولسلي: "نحن وكل البلاد في حالة من البهجة العارمة. ولا بد أن نكون في حالة مزاجية طيبة، لأننا راضون عن جيشنا، وأسطولنا، وأدميرالاتنا، وجنرالاتنا، ونظامنا"[٦٢]. الفارق اللافت الذي يستحق الذكر هو أن هذه الحالة

المزاجية دامت مدة أطول من تلك التي غمرت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. وفي الحقيقة، سرعان ما تحمس قراء الصحف البريطانية لاحتمال توسيع ومد الحكم البريطاني أيضا إلى السودان المجاور لمصر، خصوصا حين اندلعت ثورة إسلامية راديكالية بقيادة المهدي الذي كان يتمتع بشخصية جماهيرية آسرة.

أخيرا، هنالك الاقتصاد المصري. فسرعان ما غدا واضحا بالنسبة للمدراء البريطانيين الذين تولوا المهمة أن أمور مصر المالية لا يمكن أن تستقر إلا بإجراء إصلاحات جذرية وشاملة، لكن ذلك مستحيل دون استمرار التواجد العسكري البريطاني. وحسب التعبير الاستعلائي لايفلين بارينغ (اللورد كرومر فيما بعد)، السياسي البريطاني الواسع النفوذ والقنصل العام في مصر (١٨٨٣ـ ١٩٠٧): "لسنا بحاجة دائما للتساؤل بشكل دقيق عما يعتقد هؤلاء الناس أنه في مصلحتهم.. فمن المهم تقرير كل قضية خاصة بالرجوع إلى ما نعتقد نحن أنه الأفضل للأعراق والأجناس الخاضعة، تبعا لما يمليه ضميرنا وعلى ضوء معرفة الغرب وتجربته"[٦٣]. وكما كتب غلادستون في يومياته، تمثل التحدي في "كيفية غرس المؤسسات الغربية الراسخة والمفيدة في تربة المجتمع المحمدي"[٦٤]. وبدا من الواضح تماما أن ذلك لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها.

الخلاصة إذن هي: حكومة راغبة عن تصنيفها في خانة "الإمبراطورية/ الاستعمارية"، أسباب اقتصادية قاهرة للتدخل، فشل في التوصل إلى حل متعدد الأطراف، مقاومة محلية للاحتلال، تأييد شعبي (في بريطانيا) للاحتلال، أسباب تكنوقراطية تدعو للإبقاء على الوجود العسكري لفترة زمنية غير محددة. النتيجة النهائية تقدم نموذجا مثيرا لوضع الولايات المتحدة في العراق.

ما إن احتل البريطانيون مصر حتى بدؤوا على الفور - تقريبا - بإطلاق وعودهم بالانسحاب. أعلن غلادستون قائلا: "بناء على رغبة الخديوي، فقد تبقى قوة

بريطانية صغيرة في مصر تتحمل مسؤولية البلاد إلى أن تترسخ سلطته وتثبت وتتجاوز حدود الخطر"[٦٥]. لكن بعد وقت قصير ظهرت، تبعا لمؤرخ سيرة غلادستون، "أولى التوكيدات الستة والستين - كما تبين فيما بعد - على الطبيعة المؤقتة للوجود البريطاني في مصر"[٦٦]. ومنذ آب/ أغسطس ١٨٨٣، تعهد غلادستون نفسه خمس مرات - على الأقل - أمام الملأ بأن بريطانيا ستغادر مصر[٦٧]. لكن فشلت كافة المحاولات للاتفاق على موعد للانسحاب مع القوى الأخرى. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، تجرأ البريطانيون على تحويل "محميتهم المستترة" إلى محمية حقيقية وعلنية. إلا أنهم أعلنوا رسميا في عام ١٩٢٢ استقلال مصر، وفي عام ١٩٣٦ أعلنوا إنهاء احتلالهم العسكري. التوضيح الوحيد الضروري هنا هو أن القوات البريطانية لم تغادر مصر فعلا. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤، أي بعد ثمانية عشر عاما من انتهاء الاحتلال كما هو مفترض، كان ثمانون ألف جندي بريطاني ما يزالون يرابطون في منطقة القناة، التي تحولت إلى قاعدة عسكرية ضخمة تعادل في مساحتها ولاية ماساتشوستس. وتوجب الانتظار حتى حزيران/ يونيو ١٩٥٦ حين أجبرت بريطانيا على الوفاء بتعهداتهم المتعددة والمتكررة بالانسحاب، أي بعد أربعة وسبعين عاما من الغزو الأصلي، ونتيجة لضعف الاقتصاد البريطاني على الأغلب. وحتى في هذه الحالة - مثلما رأينا آنفا - قامت بمحاولة يائسة أخيرة للعودة إلى مصر بعد أن أمم جمال عبد الناصر القناة. باختصار، كان الاستقلال المصري طيلة الفترة الممتدة بين عام ١٨٨٢ وأزمة السويس - مثلما قال اللورد ساليزبوري منذ بداية الاحتلال - "مهزلة صارخة"[٦٨].

فهل يجب إذن أن تمارس السياسة الأمريكية في العراق على هذا النحو: ستة وستون وعدا بالانسحاب واثنان وسبعون عاما من الاحتلال؟ تتمثل إحدى طرق الإجابة عن السؤال في طرح السؤال المتعلق بمدى نجاح المشروع البريطاني للإصلاح الاقتصادي في مصر. فهذا برغم كل شيء هو الأس المنطقي الأساسي للاحتلال

أصلا. في جوانب عديدة، هناك خاصية حديثة جدا ميزت ما حصل آنذاك. إذ اشتركت الإدارة البريطانية لشؤون مصر المالية في العديد من أوجه الشبه مع بعثات صندوق النقد الدولي - أو بالأحرى مع أسلوب عمل أية بعثة لصندوق النقد الدولي إذا ما طلبت من البحرية الملكية تطبيق "وصفتها" الاقتصادية. أدار ايفلين بارينغ الشؤون المالية المصرية على شاكلة أي برنامج للتعديل الهيكلي الحديث. أما النتيجة فكانت نصرا ماليا مدويا. فحين استلم البريطانيون إدارة الشؤون المالية المصرية كانت خدمة الدين تستهلك ثلثي العائدات الضريبية[٦٩]. وفي الحقيقة، كانت الضرائب الباهظة والتخفيضات في ميزانية الجيش من الأسباب الرئيسة وراء الثورة العرابية الوطنية. لكن بحلول عام ١٨٨٥، تم التوصل إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون مع حملة السندات الأجانب، مما منح الاقتصاد المصري فسحة عامين اثنين لالتقاط الأنفاس، إضافة إلى قرض جديد بضمانة دولية قيمته تسعة ملايين جنيه إسترليني. وبحلول عام ١٨٩٢، انتهت أزمة الديون، وفي خلال العقدين التاليين انخفضت نسبة الدين إلى العائدات بمقدار النصف: من ١٠: ١ إلى ٥: ١[٧٠].

مهد الإصلاح المالي السبيل أمام قروض جديدة من مستثمرين بريطانيين وأوروبيين (جنوا ثمار الاحتلال البريطاني بينما كانوا في العلن ينتقدونه بقسوة). وبلغ إجمالي تدفق رؤوس الأموال من سوق لندن إلى مصر أربعين مليونا من الجنيهات[٧١]. ولأن مصر تحت الحكم البريطاني تحديدا، وبالتالي فهي مضمونة ولن تتخلف عن السداد، كان بمقدورها الاقتراض من الخارج بمعدل فائدة يقل بمقدار النصف مقارنة بحالها في السابق. وساعدت القروض الجديدة على تمويل استثمارات مهمة في البنية التحتية المصرية، لاسيما سد أسوان (الأول) الذي بني بين عامي ١٩٠٢- ١٩٠٦، بهدف تخزين مياه الفيضان في الصيف ثم إطلاقها في فصل الجفاف، الأمر الذي ضاعف مرتين أو ثلاثا المحاصيل الزراعية التي يمكن للفلاحين إنتاجها[٧٢]. وبين عامي ١٨٨٩- ١٩٥٣، وازدادت مساحة الأراضي الصالحة

للزراعة بمقدار ٥٠٪ تقريبا. كما توسعت شبكة السكك الحديدية بمقدار أربعة أضعاف. ونما حجم التجارة المصرية بسرعة إلى أن توقف في بداية فترة الكساد الكبير، ليعاود نموه مرة أخرى خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. واستفاد الفلاحون المصريون بصورة مباشرة لا من البنية التحتية الأفضل حالا فقط، بل من الضرائب المنخفضة وسهولة الحصول على قروض ائتمانية أيضا. أما نسبة الذين انتسبوا إلى المدارس من عدد السكان فقد تضاعفت أربع مرات. كل ذلك تحقق عبر توليفة جمعت "العقول الإنكليزية والسواعد المصرية"، حسب المقولة الأثيرة التي أغرم بها البريطانيون. لكن عدد أصحاب العقول الإنكليز كان صغيرا إلى حد لافت: إذ لم يتجاوز ٦٦٢ مسؤولا بريطانيا (في مصر) عام ١٩٠٦ [٧٣].

لكن ثمة عقبة كأداء عرقلت المسيرة. فتبعا للتقديرات تجمد متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩١٣ـ ١٩٥٠[٧٤]. لماذا؟ مثلما حصل في الهند البريطانية خلال المدة نفسها، أبطل تأثيرات التقدم الاقتصادي النمو الاستثنائي في عدد السكان، حيث تضاعف معدله تقريبا بين عامي ١٨٨٢ـ ١٩١٧، ثم ازداد بنسبة ٥٠٪ خلال الثلاثين سنة التالية. ومما زاد الطين بلة ضعف محصول التصدير الرئيس في البلاد، القطن، وتعرضه لتقلبات الطلب العالمي. باختصار، صحيح أن مصر أصبحت أكثر ثراء إلا أن المواطن المصري العادي ظل على حاله. وفي الحقيقة لم يطرأ أي تحسن على وضع الصحة العامة الذي تردى إلى حد مريع. بل إن معدل وفيات الأطفال ارتفع فعلا بين عام ١٩١٧ـ ١٩٣٤.

ما الذي يجب على الأمريكيين استخلاصه من كل هذا؟ أولا، من الممكن احتلال بلد لعقود من السنين، مع الإنكار العنيد بوجود أية نية بذلك. يطلق على هذه الحالة اسم النفاق، وتمثل ملجأ يجب على الإمبراطوريات الليبرالية أن تلوذ به أحيانا. ثانيا، يمكن أن تكون إدارة العراق – ومحاولة دفعه إلى التكيف مع المُثل المؤسسية الغربية – عملا محبطا، بحيث لا تغل سوى ثمار هزيلة. في العديد من

النواحي، أصاب كرومر وخلفاؤه في السياسات والمؤسسات. وفي الحقيقة، قد يمنحهم خبراء التنمية الاقتصادية اليوم الدرجة الكاملة تقريبا: إذ أعادوا جدولة الدين والتوازن إلى الميزانية، وأصلحوا النظام الضريبي، ونجحوا في جعل العملة مستقرة، واجتذبوا استثمارات أجنبية جديدة في البنية التحتية، وحاربوا الفساد، وطبقوا حكم القانون، وأدخلوا تحسينات على النظام التعليمي. لكن النتائج الاقتصادية لم تصل إلى حد إثارة الإعجاب ولم تتوقف النخب المصرية عن التعبير عن استيائها من الحكم البريطاني. وفي الحقيقة، ترسخت قبل الحرب العالمية حركة وطنية حديثة (عرفت باسم "الوفد" فيما بعد).

هل يعد ما ذكرناه حجة ضد استخدام الأساليب التكتيكية نفسها في العراق اليوم؟ لا. لربما لم تشهد مصر "معجزة اقتصادية" تحت الحكم البريطاني. لكنها لم تصب أيضا بكارثة اقتصادية كان من المحتمل أن تحدث بسبب السياسات المالية اللامسؤولة لحكامها المتعاقبين. أما السؤال الذي نحتاج إلى طرحه فهو: كم كانت ستبلغ عائدات مصر في غياب الاستثمار الأجنبي الذي ضمنه الوجود البريطاني؟ ولربما يكون الأهم من ذلك أن نشير إلى أن مصر قد شكلت - كما ثبت - مصدر قوة استراتيجية لا تقدر بثمن خلال الحربين العالميتين. فانطلاقا من مصر، تمكن البريطانيون من شن الحرب على السلطنة العثمانية المتحالفة مع ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وإليها زحف الطليان ثم الألمان - من ليبيا - في محاولتهم لتأمين مناطق جنوب البحر المتوسط في الحرب العالمية الثانية. وهنالك سبب وجيه دفع المؤرخين لاعتبار النصر البريطاني في معركة العلمين (الثانية) التي جرت على بعد خمسين ميلا فقط غرب الإسكندرية بمثابة واحدة من نقاط التحول الحاسمة في الحرب ضد دول المحور. ولأسباب استراتيجية مشابهة، لا يمكن للولايات المتحدة ببساطة الانسحاب من عراق ما بعد صدام حسين؛ فآخر ما هي بحاجة إليه ظهور إيران أخرى، أو دولة غنية بالنفط يحكمها

الأصوليون الإسلاميون، أو نسخة شرق أوسطية عن يوغسلافيا، تسقط في مهاوي حرب أهلية ضروس. وبغض النظر عن مدى تلهف المنتقدين الأجانب والناخبين الأمريكيين لخروج أمريكي مبكر من العراق، فإن الخيار المعقول الوحيد في الحقيقة هو التشبث بالبقاء في العراق بقوة والعمل على إنجاح الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية.

لذلك، دعونا نحدد ما يمكن تعلمه من تجربة بريطانيا في مصر. أولا، يجب وضع حدود لحجم السلطة التي يمكن منحها لمجلس الحكم المؤقت الذي يضم عددا من أبرز الشخصيات العراقية، ناهيك عن أية جمعية وطنية منتخبة. فالتحكم بسياسات البلاد العسكرية والمالية والنقدية بحاجة لأن يظل - على الأقل في المستقبل المنظور - في أيدي الأمريكيين. وهو أمر لن يكون سهلا. نكرر القول إن البريطانيين اضطروا - خلال فترة حكمهم لمصر - لمعارضة مساعي حكام البلاد الاسميين لإدارتها وحدهم. إذ قاموا في أعوام ١٨٨٤، ١٨٨٨، ١٨٩١، ١٩١٩، بطرد الوزراء المصريين المتمردين. وفي الحربين العالميتين توجب عليهم استخدام القوة لفرض ما يريدون، حيث عزلوا الخديوي عام ١٩١٤، وحاصروا قصر الملك فاروق بالدبابات عام ١٩٤٢. القوى المناهضة للإنكليز ردت بهجوم معاكس تمثل في اغتيال السير لي ستاك القائد العام للجيش المصري الذي عينه البريطانيون.

ثانيا، تحتاج الولايات المتحدة إلى تقديم مبالغ مالية كبيرة من أجل إعادة اعمار العراق - لا سيما اقتصاده - في حقبة ما بعد الحرب، تماما كما ساعدت المؤسسات والأوساط المالية والتجارية البريطانية في استقرار أوضاع مصر المالية، في ثمانينات القرن التاسع عشر. فعلى المدى المتوسط، يمكن للعراق أن يأمل باجتذاب الاستثمار الأجنبي وتمويل بعض عمليات استعادة نشاطه الاقتصادي من استغلال مخزونه النفطي. لكن الثقة بحاجة لأن تبنى وتستثار؛ العراق بحاجة لشيء يشابه القروض الكبيرة التي قدمها "بنك روتشيلد" في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع

عشر التي استخدمت لمنح الاستقرار للأوضاع المالية المصرية. المشكلة تكمن في ضخامة ديون العراق الخارجية الحالية: ١٢٠ مليار دولار للحكومات الأجنبية وعدد من المقرضين والبنوك التجارية، ناهيك عن حوالي ١٢٥ مليار دولار قيمة دعاوى التعويضات نتيجة حروب صدام العدوانية. لهذا السبب يجب إشراك صندوق النقد الدولي، المعادل الحديث لآل روتشيلد، بصورة عاجلة لإصلاح أوضاع العراق المالية [٧٥]. ودون إعفاء العراق من قسم كبير من ديونه سيصاب اقتصاده بالشلل.

لكن الدرس الثالث والأهم درس ديبلوماسي. فعلى شاكلة غلادستون لم يدفع النجاح العسكري الرئيس بوش إلى حد التهور وتجاهل الرأي العام العالمي حول مستقبل العراق. ومثلما سعى غلادستون إلى التوصل لاتفاق مع فرنسا وألمانيا حول موعد انسحاب بريطانيا من مصر، كذلك عاد بوش إلى الأمم المتحدة ليضمن رفع العقوبات عن العراق ويعرض (على الأمم المتحدة) دورا محدودا تلعبه في إعادة الاعمار - خصوصا تحمل بعض أعباء حفظ الأمن الذي تكره المؤسسة العسكرية الأمريكية القيام به نظرا لافتقاده التألق والإثارة. ومثل غلادستون، كان بوش بحاجة لمنح "محميته" الخارجية شكلا ظاهريا - على الأقل - من أشكال الشرعية الدولية، خصوصا إذا أراد مساعدة القوات الأجنبية. في العالم الحقيقي للعلاقات الدولية (كما عرف السياسيون في العهد الفيكتوري بصورة أفضل ربما من بعض المحللين للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه الأيام) لا يوجد خط فاصل صارم وحاد بين الأحادية والتعددية (في العمل). وحتى بعد أن غزا البريطانيون مصر، لم يكن بمقدورهم التنكر لمصالح القوى الأوروبية الأخرى. وظل الفرنسيون ممثلين في "صندوق الدين العام" الذي أنشئ لإدارة شؤون مصر المالية بعد أن عجزت عن السداد عام ١٨٧٦. وحتى عام ١٩١٤، بقيت مصر تدين بالولاء للسلطنة العثمانية، التي خضعت على نحو متزايد للنفوذ الألماني. وبالطريقة نفسها، لا يمكن تقرير مستقبل العراق دون مشاركة الدول الأوروبية اليوم، وهذا يصح حتى في حالة

استعداد الولايات المتحدة لتحمل كافة تكاليف حفظ الأمن والنظام. لهذه الأسباب مجتمعة ليس لدى الرئيس بوش وغيره من المسؤولين الأمريكيين من خيار حقيقي سوى الاستمرار في إطلاق الوعود بانسحاب الجنود الأمريكان الوشيك من العراق. ومثلما فعل البريطانيون في مصر، من الممكن تقديم عدد كبير من الوعود والتعهدات بمغادرة البلاد، على مدى حقبة زمنية طويلة، دون الاضطرار للوفاء بها.

دعا بنجامين ديزرائيلي ذات مرة حكومة المحافظين بـ"النفاق المنظم". ولربما يكون أفضل ما نأمل به أن يطلق على العراق "المحرر" الصفة نفسها ذات يوم. وقد يحتاج الأمر إلى إعلان العودة الرسمية للحكم الذاتي في العراق خلال هذه السنة. لكن هناك حاجة أيضا إلى وضع قيود مستمرة على سيادة البلاد من أجل ضمان استعادة النشاط الاقتصادي، والاستقرار السياسي الداخلي، والأمن المستقبلي بالنسبة لتلك الدول التي هددها العراق ذات مرة[٧٦]. ويجب على السيد بريمر، أو أي مسؤول مثله، أن يستعد ليكون لورد كرومر العراق، نائب الملك والمتحكم بكل شيء لعقود قادمة من السنين فيما عدا الاسم. وإذا لم يتم العثور على أمريكي يقبل بالوظيفة، يمكن أن يتطوع أوروبي لأداء المهمة ضمن الشروط المناسبة، وهو أمر نؤكد على معقوليته.

في خطاب مهم - لكن لم يلق ما يستحقه من تغطية إعلامية - ألقاه الزعيم السابق للحزب الديمقراطي الليبرالي، بادي أشدان، تطرق بشكل متعمق إلى "مبادئ صنع السلام" التي تعلمها بوصفه الممثل الأعلى في البوسنة والهرسك (وهو منصب أوجدته اتفاقية دايتون). أما مبادؤه السبعة فكانت كالتالي:

١. [رسم] خطة جديدة والتمسك بها. هذه الخطة تحتاج لأن توضع مسبقا - وليس لاحقا - باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التخطيط للحملة العسكرية.

٢. ترسيخ حكم القانون - بأسرع ما يمكن.. والأهم ترسيخ حكم القانون قبل الديمقراطية. فدون الأول سرعان ما تضعف الثانية وتتقوض أركانها.

٣ـ تأسيس المصداقية على الفور. وكلما قويت ونشطت طريقة تعامل قوة حفظ السلام مع أية تحديات تواجه سلطتها في البداية، كلما تناقص عدد هذه التحديات في المستقبل.

٤ـ البدء بأسرع ما يمكن بإصلاحات رئيسة في البنية التحتية. من الجمارك، إلى قاعدة ضريبية موثوقة، إلى إدخال إصلاحات على الشرطة والخدمة المدنية، وإعادة بناء وحماية وفصل النظام القضائي، وتغيير هيكلية القوات المسلحة.

٥ـ [ضمان] أن يتمكن المجتمع الدولي من تنظيم وتنسيق جهوده في مسرح العمليات بطريقة تجعله قادرا على العمل واتخاذ القرارات.

٦ـ [توطيد] علاقة وثيقة إلى حد استثنائي بين الجوانب العسكرية والمدنية لآلية تطبيق مقررات السلام.

٧ـ تجنب تحديد مواعيد نهائية، والاكتفاء بـ"المدى البعيد".. فتنصيب "برمجيات" المجتمع الحر والمفتوح عملية بطيئة ولا يمكن إتمامها.. بخلال سنة أو نحوها.. وحفظ السلام عمل لا يقاس بالأشهر بل بالعقود. ما نحتاجه هنا.. هو "الإصرار على التشبث بالمكان".. الإرادة السياسية، وحدة الهدف، القدرة على الاحتمال، على اعتبار أننا نمثل مجتمعا دوليا يريد أن يرى المهمة تنجز بنجاح. وهذا يعني الصمود، والتشبث بتحقيق الهدف، بعد وقت طويل من تلاشي تأثير الـ'سي ان ان'"[٧٧].

هنالك حكمة لا شك فيها في كافة مبادئ اشداون السبعة، لا سيما الأخير منها. ومع ذلك فإن من المهم القول إن مثل هذه الأفكار الذاتية يمكن أن يعبر عنها بريطاني يدير "محمية" دولية في دولة أوروبية بشكل أسهل من أمريكي يدير سلطة مؤقتة في دولة شرق أوسطية. أما مبدأ اشداون الثامن والأخير فلا يقل أهمية:

٨ [إعطاء] عملية بناء السلام.. وجهة سياسية. بالنسبة للعراق، يتجسد ذلك في إقامة دولة ديمقراطية ومزدهرة في الشرق الأوسط الراتع في السلام والأمن. بالنسبة للبوسنة، تحل أوروبا محل الشرق الأوسط.

حان الوقت الآن للتفكير بمدى معقولية اعتبار أوروبا بالفعل "وجهة سياسية": ليس فقط للبوسنة، بل لكافة الأعضاء الفعليين والمحتملين في الاتحاد الأوروبي. فإذا كان ثمة ثقل مقابل لقوة الولايات المتحدة حاليا، فهو الاتحاد الأوروبي.

obeikandl.com